

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/277 (IX)

تقرير اجتماع الخبراء حول
الهجرة والتنمية

-

تقرير اجتماع الخبراء
حول الهجرة والتنمية
مذكرة تمهيدية

فوّض المجلس التنفيذي بموجب المقرر EX.CL/DEC.264 (VIII) بشأن الهجرة والتنمية المعتمد من قمة الخرطوم في يناير 2006 لمفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع الخبراء حول الهجرة والتنمية في الجزائر العاصمة بناءً على دعوة كريمة من حكومة الجزائر. وقد انعقد الاجتماع في الموعد المحدد له من 3 إلى 5 إبريل 2006.

حضر الاجتماع أكثر من 42 بلداً واتسمت المناقشات بالحيوية والإثارة. وتم أيضاً تمثيل عدد من المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات منها: منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل العربية، برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، ICMPO، المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل، منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، الفاتيكان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة الشباب الأفريقية، منظمة الأغذية والزراعة. وزيادة على ذلك، حضرت الاجتماع المنظمات التالية العاملة في حقل الهجرة في المهجر: الاتحاد الأفريقي لصاحبات المشاريع ومؤسسة الديمقراطية في أفريقيا والمؤسسة الأفريقية للتنمية.

في نهاية الاجتماع، اعتمد أعضاء الوفود مشروع الموقف الأفريقي الموحد حول الهجرة والتنمية الذي يشمل عدداً من الميادين لا سيما الهجرة والتنمية، الموارد البشرية وهجرة الأدمغة، التحويلات، التجارة، الهجرة والسلام والأمن والاستقرار، الهجرة وحقوق الإنسان، مسائل الجنسين، المبادرة الإقليمية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، من بين ميادين أخرى.

يتضمن مشروع الموقف الأفريقي الموحد حول الهجرة والتنمية أيضاً مجموعة من التوصيات على المستويات الوطنية والقارية والدولية تستهدف معالجة قضايا الهجرة والتنمية. واعتمد المندوبون أيضاً تقرير اجتماع الخبراء الذي يفوّض – من بين أمور أخرى – الثلاثي الأفريقي بمعالجة مسألة الهجرة والتنمية مع الثلاثي الأوروبي خلال اجتماعهما المقرر عقده في فيينا، النمسا في 8 مايو 2006.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006
-

EX.CL/277 (IX)
ANNEX.1

موقف أفريقي موحد حول الهجرة والتنمية

-

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

اجتماع الخبراء حول الهجرة والتنمية
الجزائر العاصمة، الجزائر، 3-5 إبريل 2006

-

MIGR/EXP/COMMON POSITION (I)

موقف أفريقي موحد
من الهجرة والتنمية

-

موقف أفريقي موحد من الهجرة والتنمية

1 - مقدمة:

تشهد إفريقيا تطورات هامة فيما يخص حركات الهجرة. تحدث هذه الحركات في مجملها داخل القارة وتكون كذلك باتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض بلدان الشرق الأوسط. وقد تكون أيضا إرادية (تعود أسبابها إلى عوامل تجذب هؤلاء المهاجرين إلى البلدان المستقبلية) أو غير إرادية وإجبارية (تعود إلى أسباب داخلية في البلدان الأصلية). كما أن هذه الحركات قد تكون شرعية أو غير شرعية تشمل جميع الفئات الاجتماعية بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخليا والرحل الباحثين عن الكلاً والشبان والشابات الذين يغادرون الأرياف من أجل فرص العمل في المدن والذين يرغبون في العمل وبشكل أكثر ذوي الكفاءات والنساء والأطفال القصر.

إن تدفقات الهجرة تتنامى لكن ذلك يحدث في سياق إفريقي مازال متسما بعدم كفاية القدرة المؤسسية لبعض البلدان الإفريقية على المعالجة الفردية والجماعية الفاعلة للمشاكل الناجمة عن ذلك.

ومن بين 150 مليون مهاجر في العالم، يقدر أن أكثر من 50 مليون هم من الإفريقيين. فضلا عن ذلك ونظرا لتزايد عدد المهاجرين وأن هذا الاتجاه من المحتمل أن يستمر في المستقبل المنظور، فإن إدارة الهجرة أصبحت من التحديات الرئيسية للدول في الألفية الجديدة.

أصبحت الهجرة في السنوات الأخيرة، تنصدر باطراد أجندة الشؤون القارية والدولية وتتطلب الآن وبعجالة عناية الحكومات مهما تكن طبيعة مشاركتها أو اهتمامها بإدارة عمليات الهجرة. وهناك حاجة إلى نهج شامل ومتزن يأخذ في الاعتبار واقع واتجاهات الهجرة وكذلك الصلات بين الهجرة والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية الرئيسية الأخرى.

يتعلق جانب معاصر آخر للهجرة في إفريقيا بتزايد عدد النساء المهاجرات حيث بدأت النساء يهاجرن بحثا عن فرص عمل وفرص اقتصادية أكبر.

إن الأسباب الرئيسية للهجرة متعددة ومعقدة. إن إطار الدفع والجر يعطينا فكرة عن مختلف القوى التي تجرى وراء الهجرة. وتوجد في إفريقيا ظروف اجتماعية واقتصادية متردية مثل انخفاض مستوى الأجور وارتفاع معدلات البطالة والتخلف الريفي والفقر وانعدام الفرص مما يُشجع على الهجرة. فهذه العوامل غالبا ما تسبب عدم التطابق بين النمو السكاني السريع والموارد المتاحة وانخفاض مستوى التكنولوجيا المطلوبة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والقدرة على خلق فرص العمل في البلدان الأصلية.

من هذه المشاكل الحكم الرديء والمحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات والحرب الأهلية داخل البلدان الأصلية وفرص الحياة الحقيقية أو المتصورة ودخل وأمن أكبر ونوعية تعليم ورعاية صحية أفضل في البلدان المقصودة.

وتزداد عوامل الدفع والجر تعقيدا بسبب انخفاض نفقات الهجرة وتحسن الاتصالات وتوفر معلومات أكبر والحاجة إلى الانضمام إلى الأسر والأقارب والأصدقاء.

بما أن الهجرة التي تدار على نحو جيد قد يكون لها أثر إيجابي كبير على تنمية البلدان الأصلية وتحقيق فوائد جمة للبلدان المقصودة، فإن سوء الإدارة أو انعدامها للهجرة تكون لها عواقب وخيمة على مصالح الدول والمهاجرين بما في ذلك زعزعة الاستقرار المحتملة على الأمن الوطني والإقليمي.

واستجابة للتحدي الذي تفرضه الهجرة، قررت الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي المنعقدة في الخرطوم من 16-21 يناير 2006 بموجب المقرر EX.CL/DEC.264(VIII) ، عقد اجتماع للخبراء حول الهجرة والتنمية في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية بدعوة من الحكومة الجزائرية لإعداد موقف إفريقي موحد.

2- الديباجة:

نحن الوزراء المكلفين بمسائل الهجرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

إذ نعترف بأثر العولمة على حركة الهجرة الدولية والدور الذي تقوم به أفريقيا في إدارة الهجرة؛

وإذ نعترف أيضا بأن حركات الهجرة تحدث أساسا داخل القارة وكذلك نحو البلدان المتقدمة، وبأن كل بلد أصبح بلدا أصليا وبلد عبور وبلد الاتجاه أو يجمع بين الحالات الثلاث معا؛

وإذ ندرك أن النزاعات، والفقر، والحكم الرديء، والتخلف، والمشاكل البيئية، ونقص الفرص، تدفع للهجرة وأن الإدارة الجيدة والفعالة لظاهرة الهجرة تمر حتما بالتكفل بالأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة؛

وإذ نعترف كذلك بأن الهجرة غير الشرعية تأخذ أبعادا تثير القلق، مما يشكل تهديدا على السلم والأمن والاستقرار، ويتعين معالجتها بجدية من خلال دراسة شاملة لإدارة الحدود وفي إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية؛

وإذ نؤكد أن معالجة الهجرة غير الشرعية لا ينبغي أن تتم على أساس اعتبارات أمنية، وإذ نعترف أيضا بأن ظاهرة الهجرة إنما تعكس افتقار القارة الذي يجب أن يعالج من خلال اعتماد خطط تنموية واسعة النطاق (العمل على إدراج مسألة الهجرة في استراتيجيات التنمية)؛

وإذ نعترف من ناحية أخرى بأن نظريات الهجرة الانتقائية المنتهجة من قبل البلدان المتقدمة تتسبب من خلال استهداف الكفاءات الإفريقية، في إحداث أضرار كبيرة بالاقتصادات الأفريقية؛

وإذ نعرب عن قلقنا للآثار السلبية المترتبة على هجرة الأدمغة على الاستثمارات الهامة التي تتيحها الحكومات الأفريقية في تشكيل وتنمية الموارد البشرية؛

وإذ نعي بأن الاستثمارات المنتجة المولدة للنمو والتجارة والعمالة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعالة قد تساهم في القضاء على بعض أسباب الهجرة؛

وإذ نضع في الحسبان أن النمو الاقتصادي المواتي للفقراء من خلال الاستثمارات المنتجة والتجارة والعمالة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعالة يمكن أن تساعد الهجرة.

وإذ نذكر بضرورة استبقاء العمال المهرة في القارة للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

وإذ ندرك إمكانات التنمية الاقتصادية الضخمة المتوفرة في القارة وخاصة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

وإذ نبرز أهمية مختلف الخطط الإنمائية الأفريقية مثل برنامج "النيباد" الذي يساهم في تقليص الأسباب العميقة للهجرة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك عكس اتجاه هجرة الأدمغة) وإعلان وخطة عمل القمة الاستثنائية لواجادوجو حول العمالة وتخفيف حدة الفقر؛

وإذ نذكر بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية في مجال التنمية في إفريقيا بشكل عام وبخاصة تعزيز القدرات الإفريقية على إدارة الهجرة بصورة أفضل من أجل التنمية؛

وإذ نبرز أن التعاون والحوار بين الدول الأفريقية من شأنه أن يعزز قدرة الدول على إدارة ظاهرة الهجرة لاسيما من خلال العمل على إعداد تصورات مشتركة ترمي إلى تحقيق تناسق السياسات والقوانين والإستراتيجيات المتعلقة بالهجرة؛

وإذ نذكر بمقرر الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي المنعقدة في يوليو 2002 في دوربان، جنوب أفريقيا، التي تدعو الإتحاد الأفريقي إلى إشراك المهجر الأفريقي في برامج الإتحاد، وإذ نذكر أيضا بأن هذا المقرر تمت المصادقة عليه من قبل قمة مابوتو في يوليو 2003، من خلال بند أحد أحكام القانون التأسيسي الذي يشجع المهجر الإفريقي على المشاركة بشكل تام في بناء الإتحاد الأفريقي؛

وإذ نذكر كذلك بقمة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 23 و 24 يناير 2006 بالخرطوم، التي أعربت عن قلقها إزاء سعة وأثر الهجرة على التنمية، وتزايد عدد المهاجرين في أفريقيا وخارج حدود القارة، وظاهرة هجرة الأدمغة وبخاصة نحو البلدان المتقدمة وكذلك تطلب صياغة موقف أفريقي موحد حول الهجرة والتنمية؛

وإذ نؤكد حرصنا على اعتماد هذا الموقف الأفريقي الموحد حول الهجرة والتنمية الذي سيسمح لأفريقيا بضمان التكفل بعكس مشاكلها من خلال المحافل الدولية لاسيما في إطار الحوار أفريقيا/أوروبا وغيرها من المحافل الدولية .

وإذ نرحب بعرض الجماهيرية العربية الليبية استضافة المؤتمر الوزاري بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة في طرابلس .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن الهجرة عامل تكامل وتنمية ونحيط علما بتوصية المؤتمر الـ23 لرؤساء دول وحكومات أفريقيا وفرنسا في بامako يومي 3 و4 ديسمبر 2005 داعية الدول الأعضاء إلى إبرام اتفاقيات حول إدارة الحدود وشروط الإقامة ومنح رخص العمل.

وإذ نذكر أيضا بقرار الجمعية العامة عقد حوار على مستوى رفيع حول الهجرة والتنمية خلال دورتها العادية في عام 2006.

نتفق بموجبه على ما يلي:

3- المسائل السياسية ذات الأولوية: الهجرة والتنمية: 1-3

يمكن أن تكون الهجرة أداة فعالة للتنمية بتعزيز توزيع الدخل وتشجيع العمل المنتج من أجل تحقيق النمو في إفريقيا وتقوية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل بين المهاجرين وتحسين الشراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأفريقية النامية وأصحاب المصالح الآخرين. غير أن الفقر هو من الأسباب الرئيسية للهجرة. ومن شأن خلق فرص التنمية في البلدان الأصلية أن يخفف من هذه الأسباب الرئيسية لهجرة الشباب وبالتالي أن يساهم في حل مشكلة هجرة الأدمغة.

2-3 الموارد البشرية وهجرة الأدمغة:

تعتبر هذه المسألة مصدر قلق بالغ بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تفقد المهارات المطلوبة للتنمية في الإقليم مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة انعدام القدرات على مواجهة تحديات التنمية. تتأثر معظم أجزاء القارة الإفريقية حاليا بنقص الموارد البشرية المؤهلة بسبب مغادرة المهنيين وخريجي الجامعات بأعداد كبيرة.

يغادر آلاف المهنيين الإفريقيين بما في ذلك الأطباء والممرضون والممرضات والمحاسبون والمهندسون والمديرون والمدرسون كل سنة بلدانهم الأصلية جريا وراء فرص أفضل في بلدان أخرى سواء داخل القارة أو خارجها. ومع أن هذا التنقل قد تكون له بعض الآثار المفيدة المحدودة في محيطات معينة، فإن هجرة العقول في البلدان النامية تعتبر عقبة أمام التنمية المستدامة.

3-3 هجرة العمالة:

إن هجرة العمالة هي واقع راهن وتاريخي في إفريقيا يؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاديات والمجتمعات في البلدان الإفريقية بطرق هامة. وأن وضع سياسات وتشريعات وهيكل منتظمة وشفافة وشاملة لهجرة العمالة على الأصعدة القومية والإقليمية، يمكن أن تنتج عنه فوائد هائلة للدول الأصلية والدول المقصودة. وبالنسبة للبلدان الأصلية، على سبيل المثال، فإن التحويلات ونقل المهارات ونقل التكنولوجيا يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وبالنسبة للبلدان المقصودة فإن هجرة العمالة قد تلبي الاحتياجات الهامة لسوق العمل. إن سياسة وتشريعات هجرة العمالة التي تشمل معايير عمل ملائمة، تفيد أيضا العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم ويمكن أن يكون لها أثر إيجابي على المجتمع بصفة عامة.

إن العمليات المستمرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا – عن طريق المجموعات الاقتصادية الإقليمية – تأخذ في الحسبان بصورة متزايدة تنقل العمالة الذي يدار عبر الحدود والذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للعمالة داخل أسواق العمل الكبرى. وتشكل المجموعات الاقتصادية الإقليمية عاملاً رئيسياً لتسهيل التعاون في مجال تنقل العمالة على الصعيد الإقليمي ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

4-3 التحويلات:

تعتبر التحويلات المالية من الآثار التنموية للهجرة ويتم الإحساس بهذا الأثر بصورة متميزة على المستوى الفردي ومستوى الأسر المعيشية وكذلك على مستوى المجتمع أو المستوى الوطني غير أن التحويلات هي أموال مكتسبة ويجب عدم الالتباس بينها وبين المساعدة الإنمائية الرسمية.

واليوم أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن التحويلات المالية تلعب دوراً كبيراً في الدول النامية وتشكل جزءاً من إيرادات الخدمات وتساهم في ميزان مدفوعاتها. فالتدفقات الرسمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تصل تقريباً إلى 100 بليون دولار أمريكي سنوياً وقد يكون الرقم الحقيقي أعلى بذلك بضعفين (بما في ذلك التدفقات التي لا يتم توجيهها من خلال الأنظمة الرسمية). وعليه، فإن التحويلات المالية أكثر حجماً من المعونة الأجنبية.

غير أن هناك صعوبات تتم مواجهتها خاصة فيما يتعلق بارتفاع نفقات التحويلات .

5-3 المهجر الإفريقي:

إن توطيد مشاركة المهجر الإفريقي هو جانب رئيسي لتعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية كما حددت ذلك النيباد كقطاع ذي أولوية في مبادراتها لتنمية الموارد البشرية. ويشكل التدخل في تنمية الموارد البشرية كأحد القطاعات ذات الأولوية تحدياً طويلاً الأمد بالنسبة لمعظم البلدان الإفريقية.

علاوة على ذلك، فإن خطة عمل الاتحاد الإفريقي للفترة 2004 – 2007 التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الرابعة تضع الإفريقيين في المهجر في قلب أولويات الاتحاد الإفريقي وتتوقع برنامجاً خاصاً بعنوان "مواطنو إفريقيا" يتولى تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر.
- الإدراج المنتظم لخبرة الإفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الإفريقي.
- الإشراف الكامل للإفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي.

6-3 الهجرة والسلام والأمن والاستقرار:

قد يكون للتدفقات الكبيرة التلقائية وغير المنظمة للهجرة أثر كبير على الاستقرار والأمن الوطني والدولي بما في ذلك إعاقة قدرة الدول على فرض مراقبة فعالة على حدودها مما يسبب التوترات بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والقصد وداخل المجتمعات المحلية المضيفة. إن النشاط الإرهابي الدولي الحديث والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة من العوامل التي حولت التركيز على الأشخاص المهاجرين واحتمال زعزعة النظام العام من قبل أفراد ينوون تقويض أمن واستقرار الدول والمجتمعات. وقد تساهم مكافحة الهجرة غير المنظمة وإنشاء أنظمة شاملة لإدارة الهجرة في تعزيز الأمن والاستقرار الوطني والدولي.

إن النزاع هو من أحد الأسباب الجذرية للتشريد القسري وإن التشريد الذي ينجم عن النزاعات له آثار الزعزعة على الأمن الوطني والإقليمي مع نتائج مناوئة علي قدرة البلدان المضيفة علي توفير الحماية للاجئين والأمن لمواطنيها. وبما أن التشريد القسري مرتبط بصورة وثيقة بالنزاعات كنتيجة وسبب محتمل للمزيد من النزاع – فإن التحديات التي تشكلها تحركات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا يجب بالضرورة معالجتها في السياق الأوسع للجهود السياسية والمؤسسات على الأصعدة القومية والإقليمية وعلى نطاق القارة، تلك الجهود التي ترمي إلى تعزيز الحوار السياسي والمؤسسات السياسية وإلى منع وإدارة النزاعات. وينبغي ترقية الوقاية من النزاعات وتسويتها وكذا الحكم الرشيد قد يساهم في معالجة الأسباب العميقة للهجرة.

3-7 الهجرة وحقوق الإنسان:

تعتبر تقوية الحماية الفعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، بما في ذلك الحق في التنمية ، عنصرا جوهريا لأنظمة شاملة ومتزنة لإدارة الهجرة. تاريخيا، يكون المهاجرون غالبا محرومين من حقوقهم بل ويتعرضون لتدابير وسياسات تمييزية وعنصرية بما فيها الاستغلال والطرده الجماعي والمعاقبة وانتهاكات أخرى في كل من بلدان العبور والبلدان المقصودة.

وتعني حماية حقوق الإنسان للمهاجرين التطبيق الفعال للأحكام الواردة في مواثيق حقوق الإنسان والتصديق على هذه المواثيق وخاصة تلك التي تتعلق بمعاملة المهاجرين.

إن إدارة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية لا ينبغي أن تهدد حقوق الإنسان المتعلقة باللاجئين كما يجب العمل بمبدأ عدم التمييز. يجب أن تتم مكافحة الهجرة السرية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين بلدان المنشأ والعبور والجهة المقصودة. ويمكن تحقيق ذلك ، من خلال العمل معا لضمان عودة مواطنيها الذين لم يعد لهم الحق في البقاء أو الدخول في أراضي طرف آخر (عائدين) والذين استنفدت حقوق استئناهم القانوني القطري.

3-8 الهجرة ومسائل الجنسين:

يشكل تزايد عدد النساء المهاجرات اتجاها هاما ناشئا في مجال الهجرة اليوم. ومع المزيد من النساء اللاتي يتحركن بصورة مستقلة عن أزواجهن أو شركائهن، فإن التقديرات الحالية تشير إلى أن المرأة تشكل الآن تقريبا نصف عدد جميع المهاجرين الدوليين. وإن الصبغة النسائية المتزايدة في الهجرة هي انعكاس للمتطلبات المتزايدة في صناعات الخدمات، وبصفة خاصة بالنسبة للعاملات في المنازل والممرضات والمدرسات والمهن الأخرى التي تهيمن عليها بصورة نموذجية الإناث. وإن عمليات تعرض النساء المهاجرات للاستغلال، يتم تسليط الضوء عليها من خلال الظروف التعسفية المتكررة التي يعملن في ظلها وبصفة خاصة في سياق الخدمة المحلية وصناعات الجنس التي ينطوي عليها بصورة هائلة الاتجار بالمهاجرين. وعليه، فإن هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق المرأة المهاجرة (العمل، حقوق الإنسان،... الخ) في سياق إدارة الهجرة.

3-9 الأطفال والشباب:

إن التركيبة المتغيرة لسن المهاجرين تنعكس في العدد المتزايد للأطفال والمراهقين والشباب المهاجرين بصورة مستقلة عن الوالدين. وسواء كانت الهجرة قسرية، كما ينعكس في النسبة المئوية العالية للغاية للأطفال في مخيمات اللاجئين أو كانت طوعية، فإن الاحتياجات الخاصة للأطفال تشكل تحديات خاصة بالنسبة للدول فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية الكافية، والتعليم والمأوى والحماية من انتهاكات الحقوق واستخدام الأطفال والمراهقين والشباب في النزاعات المسلحة. ففي العديد من أنحاء العالم بما في ذلك مناطق معينة في إفريقيا، فإن الاتجار بالأطفال يعتبر تحديا خطيرا يجب معالجته من زوايا مختلفة بما في ذلك عن طريق حملات الوقاية المستهدفة وحماية ومساعدة ضحايا هذا الاتجار ومحكمة من يمارسون الاتجار وشركائهم ويجب إيلاء عناية خاصة للأطفال الذين ولدوا مهاجرين.

3-10 المسنونون:

إن التفكير النمطي بأن المسنين لا يتنقلون لم يعد وارداً. وإنما يهاجر المسنون الآن لأسباب عدة. مع أن العوامل غير الاقتصادية هي التي تستحوذ على هجرة المسنين، قد تعزي هذه الهجرة أيضا إلى عوامل اقتصادية بالنسبة للمسنين وغيرهم. ويجب فهم قواسم وأثار هجرة المسنين على نحو سليم حتى يمكن الاعتناء باحتياجاتهم وطموحاتهم. وعموما، يتأثر المسنون سلبا بالانتقال من بيئتهم. وعليه، قد يتضررون من حيث الصحة الجسدية والرفاهية الاقتصادية.

3-11 المبادرات الإقليمية:

ينبغي ضمان التنسيق في تنمية السياسات الإقليمية المشتركة لإدارة الهجرة ضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية أخذاً في الحسبان الخصوصيات الوطنية الإقليمية وتسهيل احتواء الهجرة من قبل البلدان الأفريقية عن طريق تعزيز مبادرات بناء القدرات على المستويات الوطنية الإقليمية والقارية. ويجب بذل الجهود المتضافرة التي يجب أن تدعم البرامج وتساعد بلدان العبور والبلدان المقصودة على التعامل مع مشكلة إدارة الهجرة. إن الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز التعاون حول هجرة العمالة وتساعد على ضمان حركة منتظمة للعاملين والاستجابة للعرض والطلب للأسواق الأجنبية للعمالة وتعزيز مقاييس العمالة وتقليص اللجوء إلى الحركات غير الشرعية وغير القانونية. وهناك حاجة لعمل جميع الأطراف معاً لنجاح التفاهم الجديد الوارد في هذا الموقف الموحد.

4 - مسائل أخرى ذات صلة:

1-4 الصحة:

إن الروابط بين الهجرة والاهتمامات الصحية قد تصدرت مؤخراً المحادثات الدولية بشأن الهجرة، وبصورة ملحوظة في سياق انتشار الأمراض المعدية وذلك، بين جملة أمور أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإن المهاجرين معرضون بصفة خاصة للأخطار الصحية بسبب ظروفهم الواضحة للتعرض للخطر بما في ذلك محدودية فرص حصولهم على الخدمات الصحية خلال وبعد فترات التنقل. ونظراً للطابع المعقد للعلاقة بين الهجرة والصحة، فإن إعداد إستراتيجيات شاملة تعالج المسائل الصحية ستتطلب بالضرورة المزيد من الأبحاث حول المشاكل الصحية الكامنة وتعرض السكان المهاجرين للخطر واعتبارات فرص الوصول والأهلية للخدمات الصحية الأساسية.

2-4 البيئة:

تتسبب العوامل البيئية في تنقلات السكان. وعلى عكس ذلك، فإن للهجرة أثراً على البيئة. فعلى سبيل المثال، فإن الهجرة الداخلية مثل عملية التحضر ترتبط في بعض الأحيان بالتدهور البيئي والكوارث البيئية التي ترغم المزارعين والسكان الريفيين الآخرين على الخروج من أراضيهم. وأيضاً، فإن وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين في مخيمات اللاجئين ومناطق استضافة الأشخاص المشردين داخلياً، يمكن أن تكون له آثار سلبية على البيئات المحلية. وعليه، فإن الاعتبارات البيئية تلعب دوراً هاماً بصورة متزايدة في صياغة السياسات الخاصة بالهجرة والتشريد القسري.

3-4 التجارة:

تهدف مكافحة الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية، إلى تخفيف ضغط هام فيما يتعلق بالهجرة حيث أن المواطنين لا يضطرون بعد الآن للذهاب إلى الخارج بحثاً عن الفرص الاقتصادية. إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتجارة والهجرة هي علاقة هامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نتيجة للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، فقد أصبحت مسألة تنقل الأشخاص من أجل التجارة في الخدمات موضوعاً وثيق الصلة بصورة متزايدة في إطار اتفاقيات التجارة الدولية.

ينبغي إيلاء الأهمية لتنمية قطاع الخدمات والنهوض به بصفته أحد المجالات الإستراتيجية ضمن البرامج الوطنية والإقليمية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسعياً لضمان النمو الدائم لقطاع الخدمات ، يجب بناء القدرات في القطاعات الرئيسية وكذلك المعلومات عن السوق وتسهيل الاستفادة من فرص الوصول إلي السوق.

والعقبة الرئيسية هي وصول موفري الخدمات الأفريقيين إلي أسواق البلدان المتقدمة ويجب تسهيل الوصول.

يجب أن تشكل إجراءات معالجة المسائل المتصلة بتشويش الإعانات الزراعية لبلدان متقدمة معينة وكذلك مسألة وصول منتجات البلدان النامية إلي الأسواق جزءاً من استراتيجيات التعامل مع عوامل الدفع للهجرة.

تعتبر المعونة مسألة لم تعالج بما فيه الكفاية أو لم تحل بين البلدان المتقدمة والنامية. ولم تف البلدان المتقدمة بالتزاماتها بزيادة المعونة إلي البلدان النامية بنسبة 0.7 من إجمالي الناتج القومي والذي تحقق هو أقل بكثير من المبلغ الأدنى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

لو استوفت جميع البلدان بالهدف خلال السنوات الثلاثين الماضية ، لكان من الممكن توجيه مبلغ إضافي بقيمة 2.5 بليون إلي البلدان النامية لبرامجها.

4-4 الوصول إلى الخدمات الاجتماعية:

مقارنة بالمجموعات الاجتماعية الأخرى، تعترض المهاجرين صعوبات أكبر في ممارسة حقوقهم في مجال الاستفادة من الخدمات. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها على الخصوص المشاكل الثقافية من الجهتين وكذلك السياسات والممارسات التمييزية في البلدان المستقبلية.

ولا يدرك في غالب الأحيان المهاجرون حقوقهم جيدا وهم يخافون من المطالبة بها. فهم لا يفهمون اللهجات المحلية ولا يفهمون أيضا موضوع الخدمات الاجتماعية لاسيما في البلدان التي شهدت مؤخرا حركة هجرة. فالخدمات الاجتماعية غالبا ما تكون غير قادرة – أو أنها تتردد – في تقديم المساعدة للمهاجرين الذين لا يعتبرون في غالب الأحيان مواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم. في هذا الصدد ، يتعين تعزيز الإعلام حول الخدمات المتوفرة وكذلك سبل الاستفادة منها.

5- الأعمال الموصى بها:

- لضمان مواجهة فعالة للتحديات التي تطرحها مسألة الهجرة نحو البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة، من الضروري وضع استراتيجية موحدة لإدارة الهجرة تجمع بين بلدان المنشأ والعبور والجهة المقصودة معا من أجل إيجاد حلول متوازنة تراعى فيها مصالح البلدان المعنية بهذه الظاهرة.

يجب ألا نتوهم أنه من الممكن معالجة إشكالية الهجرة باللجوء فقط إلى الوسائل الأمنية. ولذلك يتطلب الأمر نهجا شاملا ومتكاملا ومدعوما ومتوازنا تدرج أهدافه وسياساته المعتمدة والتدابير التي يجب اتخاذها في الإطار الزمني. يستلزم هذا النهج معالجة المسائل المتعلقة بتنقل الأشخاص (الهجرة الشرعية وغير الشرعية والقانونية) وحماية المجموعات المقيمة شرعيا إلى جانب الربط بين الهجرة والتنمية. علاوة على ذلك، يجب أن يركز هذا النهج على الأعمال التي يتعين القيام بها على المستوى الوطني والقاري والدولي.

على المستوى الوطني:

1-5

- (أ) دعوة الدول الإفريقية التي لم تقم بعد بذلك، إلى الانضمام إلى الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران باعتبارها تعبيرا عن إرادة هذه البلدان في التحسين الملموس لأدائها في مجال الحكم وتحديد الإشراف الفعلي لجميع شرائح المجتمع في إدارة الأعمال العامة.
- (ب) اعتماد سياسة الهجرة.
- (ج) القيام بحملات توعية وقائية وتشمل جميع جوانب الهجرة.
- (د) جمع كافة المعلومات ذات الصلة بمشكلة الهجرة.
- (هـ) تعزيز آليات مكافحة الاتجار بالبشر بما في ذلك صياغة المواثيق القانونية.
- (و) تحسين وإدارة ومراقبة الحدود.
- (ز) التنفيذ الفعال لخطة عمل واجادوجو حول العمالة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدخال الهجرة في الخطط التنموية.
- (ح) تحسين الظروف الملائمة لعمالة الشباب من خلال منح اهتمام خاص للحياة الثقافية والرياضية والخاصة بالجمعيات.
- (ط) تعزيز المؤسسات التعليمية الوطنية وملاءمتها مع احتياجات مختلف البلدان الإفريقية.
- (ي) إنشاء إطار مناسب لتشجيع عودة المهاجرين الإفريقيين أو على الأقل مشاركتهم المعتبرة بما في ذلك مساهمتهم في بعض القطاعات الاستراتيجية في مختلف البلدان.
- (ك) إنشاء هياكل مكلفة بتعزيز الروابط بين بلدان المنشأ والمجموعات الإفريقية المقيمة في المهجر.
- (ل) تحسين التنسيق القطاعي والوزاري المتداخل والحوار حول الهجرة بإنشاء هيئة مركزية لإدارة الهجرة.
- (م) إنشاء بنوك معلومات حول طبيعة ونطاق وطرق الهجرة غير الشرعية.
- (ن) إنشاء آليات وخدمات ومنتجات مالية فعالة لتسهيل تحويل الموارد من المهاجرين والحد من نفقات التحويلات.
- (س) إنشاء بنك معلومات حول نطاق ظاهرة هجرة العقول والموارد البشرية المؤهلة.

(ع) العمل من أجل صياغة وتنفيذ السياسات التي تسهل مشاركة المهجر في تنمية البلدان الأفريقية.

(ب) على المستوى القاري:

(أ) مواصلة تكثيف الجهود تحديدا من خلال مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول منع وإدارة النزاعات والبحث عن الحلول المستدامة للنزاعات المسلحة في القارة بـغية خلق الظروف المناسبة للعودة الطوعية لملايين اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وتعبئة الدعم المطلوب والفعال من المجتمع الدولي للجهود الإفريقية.

(ب) استكمال الإطار الاستراتيجي لسياسات الهجرة لتوفير الخطوط التوجيهية حول الإدارة الفعالة للهجرة.

(ج) استحداث الإجراءات المناسبة بما في ذلك الأطر القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ومعاينة القائمين بالاتجار غير الشرعي ومنع إبرام اتفاقيات التعاون من قبل الدول الأفريقية حول إدارة الهجرة.

(د)

(هـ) تحسين إدارة تدفقات الهجرة بإحداث التوازن بين الأمن الفعال للمهاجرين وحرية التنقل المشروع للأشخاص والواجب الإنساني نحو أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية.

(و) إنشاء آلية مناسبة تجمع الجهات الوطنية المختصة المكلفة بالهجرة وتبادل المعلومات التي من شأنها أن تشجع تطوير رؤية موحدة قائمة على مبادئ الشراكة والتضامن والصدقة.

(ز) وضع الأطر القانونية الثنائية والإقليمية في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية قصد ضمان تنظيم أفضل لتنقل الأشخاص وحماية المهاجرين.

(ح) تعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين. وتشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.

(ط) تشجيع مدخلات من المهجر لتنمية بلدانهم الأصلية في شكل التجارة وأنشطة الاستثمار وتحويل الموارد والكفاءات والتكنولوجيات والمشاركة الدائمة والمؤقتة في مشاريع التنمية.

(ي) حث الاتحاد الإفريقي على ضمان تمثيل ومشاركة مناسبة في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الهجرة في سبتمبر 2006.

(ك) البحث عن إمكانية تنسيق الدراسات والأبحاث حول الهجرة والتنمية من قبل المؤسسات الحالية بـغية تزويد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الفرعية والمستخدمين الآخرين بمعلومات حديثة وموثوق بها عن أحوال الهجرة.

(ج) على المستوى الدولي:

(أ) تنفيذ الاتحاد الأوروبي التزاماته مثل تلك التي أعلنت في خطة العمل الصادرة عن قمة أفريقيا - أوروبا المنعقدة في القاهرة يومي 3 و14 أبريل 2000 وهي:

- دعم البلدان الإفريقية ، إذا اقتضت الضرورة، من أجل ضمان حرية حركة الأيدي العاملة ما بين البلدان الإفريقية وتدفقات الهجرة في إطار معاهدة أبوجا.
- التعاون من أجل معالجة الأسباب العميقة للهجرة والبحث عن الملجأ في بلدان المنشأ أو العبور أو الجهة المقصودة.
- تعميق التعاون في مجال التكامل المتبادل للمهاجرين وحماية حقوقهم.
- الإقرار بضرورة اتخاذ تدابير مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وضرورة السهر على احترام الكرامة وحماية الحقوق التي يمكن أن يطالب بها المهاجرون بموجب القانون الدولي تحديدا الحق في المعاملة العادلة القائمة على مبدأ عدم التمييز.
- (ب) بذل جهود جماعية لمعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة والمتمثلة في الفارق الإنمائي والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي.
- (ج) تعزيز دعم جهود الاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام والتسوية السلمية للنزاعات تحديدا برامج إعادة الاستقرار والإعمار في فترة ما بعد النزاعات.
- (د) اتخاذ جميع التدابير لتنفيذ برامج تنمية أفريقيا مثل تلك التي اقترحتها النيباد.
- (هـ) تعزيز الأنظمة التعليمية وتكييفها مع احتياجات كل بلد أفريقي وتحسين ظروف العمل للباحثين والمدرسين وتشجيع استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين لمختلف مشاريع التنمية.
- (و) تمكين الأفريقيين في المهجر وخاصة العاملين في المجالات الفنية الرفيعة المستوى والذين يزداد الطلب عليهم من القيام بالأنشطة المهنية في بلدانهم الأصلية وفي القارة بأكملها دون ترك وظائفهم في الخارج.
- (ز) تسهيل تنقل الأشخاص من خلال إجراءات مرنة لإصدار التأشيرات والحد من الهجرة والتعامل مع الاتجار غير الشرعي بالبشر.
- (ح) التصديق على المواثيق الدولية وتنفيذها مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) والمواثيق الأخرى ذات الصلة.
- (ط) خفض البلدان المتقدمة نفقات تحويل المهاجرين للموارد. ويكون تشجيع تنقل العمالة الإفريقية الماهرة بين البلدان المضيئة والبلدان الأصلية بتقديم الدعم لإنشاء مراكز التميز في أفريقيا.
- (ي) تخصيص حصة العمالة التي يجب أن توجه من خلال الحكومات.
- (ك) تهيئة مناخ موات للهجرة الدائرة (دوران الأدمغة).
- (ل) إيلاء العناية لـ: (أ) مرونة متطلبات الدخول لموفري الخدمات وضمن المعاملة غير التمييزية من حيث شروط وظروف الخدمة وكذلك القضاء على اختبارات الاحتياجات الاقتصادية في التعيين (ب) والاعتراف بالمؤهلات الدراسية والمهنية المكتسبة والممنوحة من مؤسسات التدريب الإفريقية . في هذا الصدد ، يجب أن تكون هناك أنظمة قانونية مناسبة ملزمة على المستويات الثنائية وفي إطار العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. ويجب

وضع إطار للتعويضات الاجتماعية والاقتصادية لتخفيف آثار مغادرات المهنيين الأفريقيين ذوي المهارات الرفيعة في القطاعات الحساسة على نطاق واسع.

(م) تشجيع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتوليد العمالة والحد من تدفق الهجرة.

(ن) تعزيز المعاملة المتساوية والمساعدة على إنشاء وتسجيل الاتحادات من قبل المجتمعات المهاجرة في البلدان المضيفة.

(س) تنفيذ البلدان المتقدمة الالتزامات التي تعهدت بتخصيص 70% من إجمالي ناتجها القومي للمعونة الإنمائية الرسمية.

(ع) تنفيذ البلدان المتقدمة وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي ما تعهدت به من دعم جهود التنمية في البلدان الأصلية أو بلدان العبور والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ف) دعم البحث المشترك حول الهجرة والتنمية.

(ص) دعم بناء القدرة المؤسسية في البلدان الأفريقية على إدارة الهجرة.

(ق) تحديد ترويكالات الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي آلية لتنفيذ هذه التدابير والبحث أيضا عن سبل إثارة نقس المسائل مع الشركاء الآخرين.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/277 (IX)
ANNEX.2

تقرير اجتماع الخبراء حول
الهجرة والتنمية

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone + 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

اجتماع الخبراء حول الهجرة والتنمية
الجزائر العاصمة، الجزائر، 3-5 يناير 2006

-

MIGR/EXP/RPT (II)

تقرير
اجتماع الخبراء

-

تقرير اجتماع الخبراء

أولاً: المقدمة:

- 1- عُقد اجتماع الخبراء حول الهجرة والتنمية في الجزائر العاصمة بدعوة من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 3-5 أبريل 2006. نُظِم الاجتماع وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي الصادر عن قمة يناير 2006 في الخرطوم (EX.CL/DEC.264) الذي كلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر للخبراء حول الهجرة والتنمية في الجزائر العاصمة من 3-5 أبريل 2006. عالج الاجتماع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والتنمية والموارد البشرية التي تتأثر بالهجرة.
- 2- كان هدف اجتماع الخبراء هو صياغة موقف أفريقي موحد للمؤتمر الوزاري لأفريقيا وأوروبا حول الهجرة والتنمية الذي سيعقد في 2006.

ثانياً: الحضور:

3- كانت الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ممثلة في الاجتماع:

- | | | |
|-----------------|-----------------|-------------------------|
| 1- الجزائر | 16- جامبيا | 31- الجمهورية الصحراوية |
| 2- أنجولا | 17- غينيا | 32- ساوتومي وبرنسيب |
| 3- بوركينا فاسو | 18- غينيا بيساو | 33- السنغال |
| 4- بروندي | 19- كينيا | 34- سيراليون |
| 5- الكامبيرون | 20- ليسوتو | 35- الصومال |
| 6- تشاد | 21- ليبيا | 36- جنوب أفريقيا |
| 7- جزر القمر | 22- مدغشقر | 37- السودان |
| 8- الكونغو | 23- ملاوي | 38- تنزانيا |
| 9- كوت ديفوار | 24- مالي | 39- تونس |
| 10- جيبوتي | 25- موريتانيا | 40- أوغندا |
| 11- مصر | 26- موريشيوس | 41- زامبيا |
| 12- إرتريا | 27- موزمبيق | 42- زيمبابوي |
| 13- إثيوبيا | 28- ناميبيا | |
| 14- الجابون | 29- النيجر | |
| 15- غانا | 30- نيجيريا | |

4- كما تم تمثيل عدد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية وغير الحكومية مثل: منظمة العمل الدولية، منظمة الهجرة الدولية، منظمة العمل العربية، اليونيسيف، ICMPO، المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل، منظمة الوحدة

النقابية الأفريقية، الفاتيكان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحركة الأفريقية للشباب، منظمة الأغذية والزراعة.

5- بالإضافة إلى المنظمات السالفة الذكر التي تعمل في مجال الهجرة في الخارج، حضرت الاجتماع الفدرالية الأفريقية للنساء المقاولات ومؤسسة الديمقراطية في أفريقيا والمؤسسة الأفريقية للتنمية.

ثالثاً: البند 1: مراسم الافتتاح:

6- ترأس مراسم الافتتاح فخامة السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغربية. فبعد أن شكر في مستهل حديثه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لإتاحة هذه الفرصة، لاحظ أن 17 مليون شخص قد غادروا أوطانهم بسبب الفقر والنزاعات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. واختتم الوزير المنتدب حديثه بإبلاغ المشاركين بأن الجزائر بلد منشأ وعبور ومقصد بالنسبة للمهاجرين وأنها قد عانت من جميع المشاكل المتعلقة بالهجرة.

كلمة وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

7- ألقى وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية الجزائري السيد محمد بجاوي كلمة افتتاحية شدد فيها على قناعته بأن "الجهود المشتركة للدول الأفريقية سوف تقود إلى موقف مشترك يضمن احترام حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين الأفريقيين ويُمكن القارة من العمل على نحو متضامن وفاعل لمعالجة ظاهرة الهجرة في أفريقيا وكذلك أبعادها خارج حدود القارة".

8- على ضوء الإحصائيات الحديثة، ألقى وزير الدولة الضوء على الخطر المحدق بالقارة إذا ما استمر اتجاه الهجرة على ما هو عليه دون نقصان. إن هجرة العقول ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية على تنمية بلدان المنشأ الأفريقية والمشاكل المتصلة بنقل أموال المهاجرين والنقص الحاد في المعونة العامة الموجهة للتنمية والغياب شبه التام للاستثمار الخارجي ما هي إلا بعض العوامل التي سردها وزير الدولة من بين عوامل أخرى لوضع مشاكل الهجرة وتأثيرها المباشر على آفاق التنمية الاقتصادية.

9- اختتم وزير الدولة حديثه بالتركيز على أهمية الحوار بين أفريقيا والشريك الأوروبي فيما يخص هذه المسألة التي ينبغي معالجتها كاستمرار لما تم البدء به في قمة أفريقيا وأوروبا في القاهرة في 2000. وأشار إلى أنه من الضروري أن يضع هذا الحوار في الاعتبار التكامل المشترك بين أفريقيا وأوروبا وأن يركز على الرغبة في تحقيق المطامح والحقوق الشرعية للمهاجرين وكذلك مصالح مختلف البلدان المعنية والطرفين اللذين تنتمي إليهما هذه البلدان.

كلمة البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:

10- في كلمته، تأسف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشاهد التي تبثها قنوات التلفزيون والتي يظهر فيها الشبان المتظاهرون في أوروبا ويوصف هؤلاء الشباب بأنهم شباب أفريقيون صادقون في البحث عن تقاسم عادل لعائدات التنمية. وذكر بأنه خلال قمة الخرطوم عبرت قيادة الاتحاد الأفريقي عن انشغالها البالغ إزاء الهجرة غير الشرعية للشباب الأفريقي وخاصة نحو أوروبا مع كل المخاطر التي يتعرضون لها وتأسفت قيادة الاتحاد للمعاملة غير الإنسانية السيئة التي يتعرض لها عادة المهاجرون الأفريقيون داخل القارة وخارجها. ولاحظ رئيس المفوضية أن الشباب القادر من ذكور وإناث سيواصل الهجرة إلى أوروبا بأعداد كبيرة إذا ما استمرت أفريقيا في التخلف. واختتم قائلاً إن هناك ضرورة للنظر بشمولية إلى الهجرة مؤكداً أنه لا توجد حرب بمقدرتها منع ملايين الشباب من الهجرة بحثاً عن فرص أفضل.

رابعاً: البند 2: المسائل الإجرائية:**1/ انتخاب هيئة المكتب:**

11- على إثر المشاورات اللازمة، تم تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس:	شمال أفريقيا (الجزائر)
النائب الأول للرئيس:	غرب أفريقيا (مالي)
النائب الثاني للرئيس:	وسط أفريقيا (الكونغو)
النائب الثالث للرئيس:	شرق أفريقيا (جيبوتي)
المقرر:	الجنوب الأفريقي (زامبيا)

12- في كلمة القبول، شكر رئيس هيئة المكتب المنتخب سعادة السفير شرقي الخبراء لانتخابهم الخمسة بلدان أعضاء في هيئة المكتب. وقال الرئيس إن ذلك دليل واضح على الثقة التي منحوها لأعضاء هيئة المكتب وطالب جميع المشاركين بالدعم والتنسيق. ورحب بحضور مفوضة الشؤون الاجتماعية وشكرها على حضورها.

2/ اعتماد جدول الأعمال:

13- تم اعتماد جدول الأعمال كما هو.

3/ اعتماد برنامج العمل:

14- تم اعتماد برنامج العمل كما هو.

خامساً: ملخص المداولات:

البند الثالث: نظرة عامة عن الهجرة والتنمية وعناصر الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية:

15- أشار ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي عند تقديمه لهذا البند إلى أن أفريقيا شهدت على مدى التاريخ موجات هجرة كبيرة سواء أكانت طوعية أو غير طوعية، شرعية أو بدون وثائق وسواء حدثت داخل أو خارج حدود القارة.

16- أشار الممثل أيضا إلى أنه وبالنظر إلى تزايد عدد المهاجرين وإلى كون هذه الظاهرة ستستمر في المستقبل، فقد أصبحت إدارة الهجرة بالضرورة أحد أهم التحديات بالنسبة للدول الأفريقية خلال هذه الألفية. وفي هذا الصدد، أبلغ الممثل الوفود بأن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد بحث في يناير 2006 تقريرا عن الهجرة والتنمية قدمته الحكومة الجزائرية. وقد أعربت قيادة الاتحاد الأفريقي، من بين أمور أخرى، عن انشغالها الكبير بالهجرة غير الشرعية للشباب الأفريقي وتحديدًا إلى أوروبا مع كل الأخطار التي يواجهها وشجبت المعاملة غير الإنسانية المتدنية التي غالبا ما يعامل بها المهاجرون الأفريقيون المقيمون في أفريقيا وخارجها.

17- ثم أشار ممثل المفوضية إلى أن الهدف من اجتماع الخبراء هو إعداد موقف أفريقي موحد تحضيرًا للمؤتمر الوزاري بين أفريقيا وأوروبا حول الهجرة والتنمية الذي سيعقد في أواخر عام 2006. واختتم الممثل كلمته بقوله إنه يجب إبراز المجالات التالية في الموقف الأفريقي الموحد:

- الهجرة والتنمية.
- الهجرة والسلام والأمن والاستقرار.
- الهجرة وحقوق الإنسان.
- الهجرة والموارد البشرية (هجرة العقول).

18- خلال المناقشات التي تلت ذلك، لاحظت الوفود أن هناك حاجة إلى الإشارة إلى الوثائق الأخرى المتعلقة بالهجرة وكذلك النظر إلى مسألة الهجرة بشمولية بدلا من التركيز على مسألة أفريقيا- أوروبا. كما تمت ملاحظة أن الهجرة هي أيضا مشكلة داخل أفريقيا. وتم اقتراح إضافة مجال آخر حول المبادرات الإقليمية.

البند 4: كلمات أخرى:

1/ كلمة بيتر شاتزر، مدير مكتب البحر المتوسط الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في روما، إيطاليا:

19- إن الهجرة في حد ذاتها ليست استراتيجية للتنمية كما أنها ليست عائقا أمامها بل إن أثر الهجرة يعتمد على البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية واستراتيجيات السياسة ذات الصلة التي تحدث فيها عملية الهجرة. كما يعتمد أثر

الهجرة أيضا على مميزات وموارد وسلوكيات المهاجرين الفرديين. ومع أن فوائد الهجرة ولاسيما مساهمات المهاجرين تعتمد على الظروف السياسية والاقتصادية وكذلك الاستقرار الاجتماعي، فإن السياسات الحكومية التي تستهدف المهاجرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإمكانها التأثير بشكل كبير على أثر الهجرة على التنمية.

20- يعتبر استبقاء واستخدام العمال المهرة جانبا من استقرار السكان الذي يُشكل انشغالا أوليا بالنسبة للبلدان النامية لاسيما الأقل نموا منها. فبسبب محدودية البنية التحتية وقلة الموارد، يقل عدد العمال المهرة في هذه البلدان. وكنتيجة لذلك، فإن هذه البلدان تشهد تسربا كبيرا لفئة العمال المهرة. وتُعتبر النقائص الناجمة عن ذلك في قطاعات مثل التنمية الريفية والرعاية الصحية والتعليم مصدرا للانشغال تفسح مجالا واسعا للتفكير والعمل المبتكر والجديد.

2/ كلمة السيد بن حاج حسين صدوق، ممثل منظمة العمل الدولية

21- في كلمته، شكر ممثل منظمة العمل الدولية الاتحاد الأفريقي على هذه الدعوة. وأكد على المسائل المتعلقة بالعولمة وأثرها على الهجرة وخلق فرص العمل والحد من الفقر والتوجهات الجديدة في الهجرة: النساء والشباب والأيدي العاملة الماهرة والتعاون المتعدد الأطراف من أجل إدارة منسجمة للهجرة والنهج الثلاثي الأبعاد واحترام حقوق المهاجرين الأساسية في العمل. كما أبرز أهمية التطبيق الأكثر شمولية لمعايير العمل الدولية ذات الصلة بالمهاجرين مثل اتفاقيات العمال المهاجرين 97 (1949) و143 (1975) و118 (1962).

22- أكد ممثل منظمة العمل الدولية أيضا على التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمالة والحد من الفقر (قمة واجادوجو الاستثنائية).

3/ كلمة السيد أبوزياد محمد، ممثل منظمة الوحدة النقابية الأفريقية:

23- في الكلمة التي ألقاها، أكد أمين الصندوق العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، السيد محمد أبوزياد على أثر الهجرة على إرسال واستقبال المهاجرين إلى جانب التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون ودور النقابات في معالجة مسائل الهجرة في برامج عملها.

4/ كلمة السيد ماكينتو لوبيز، ممثل اتحاد الشباب الأفريقي:

24- شكر السيد ماكينتو لوبيز، الأمين العام لاتحاد الشباب الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعوته له لحضور هذا الاجتماع الهام حول الهجرة والتنمية. كما شكر وهنا أيضا ممثلي الدول الأعضاء وأمانة المؤتمر على إدراجهم في الوثيقة إنشغالات اتحاد الشباب الأفريقي بشأن حقوق ورفاهية المهاجرين الأفريقيين

الشباب. وأخيراً، أكد على المعاملة القاسية وغير المقبولة التي يعاني منها المهاجرون الأفريقيون الشباب غير الشرعيين من قبل بلدان العبور والمقصد.

البند 5: عرض مشروع الموقف الموحد والتوصيات بشأن العمل:

25- عرضت المقررة نظرة عامة عن الموقف الأفريقي الموحد وأبررت الخطوط العامة للوثائق والعملية التي مرت بها صياغة الوثيقة. ثم أشارت إلى أن الوثيقة تحتوي أيضاً توصيات تُصنّف في ثلاث فئات: الوطنية والقارية والدولية. وأشارت بعد ذلك إلى وجود بعض الأخطاء ودعت المشاركين إلى إجراء أية تعديلات ضرورية.

البند 6: اعتماد الموقف الموحد:

26- قامت الوفود بعد ذلك ببحث الوثيقة فقرة بفقرة. وتم اقتراح عدد من التعديلات سيتم إدراجها في الوثيقة النهائية. وخلال المناقشات العامة، أشارت بعض الوفود إلى أنه ليست هناك حاجة إلى خطة عمل بما أن ذلك لم تتم مناقشته خلال الجلسة العامة. غير أنه تم الاتفاق على بحث الإجراءات خلال عملية الاعتماد.

27- خلال المناقشات، أكدت الدول الأعضاء على ضرورة قيام الاجتماع بإعداد موقف موحد مقبول من أجل تحضير اجتماعات هامة مع جميع البلدان المتقدمة وتحديدًا مع الاتحاد الأوروبي.

28- تذكرنا بعرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى باستضافة الاجتماع الوزاري لأفريقيا وأوروبا في طرابلس، أشاد اجتماع الخبراء الأفريقيين في الجزائر بهذا العرض وأوصى الترويكا الأفريقية بمعالجة مسألة الهجرة والتنمية وإدراجها في محادثاتها مع الترويكا الأوروبية خلال الاجتماع المقبل المقرر عقده في فيينا من أجل وضع جدول زمني في أسرع وقت ممكن وفقاً للمقرر (VIII) EX.CL/264 الصادر عن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المنعقد في الخرطوم من 16-21 يناير 2006.

البند 7: اعتماد تقرير اجتماع الخبراء:

29- تم اعتماد تقرير اجتماع الخبراء كما قدمته المقررة.

البند 8: ما يستجد من أعمال:

30- لم تُثر أية مسائل تحت هذا البند.

البند 9: الاختتام:

31- في كلمته الختامية، شكر السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغربية المفوضة والمشاركين الذين تكلفوا عناء المجيء

للمشاركة في الاجتماع بالرغم من إشعارهم بوقت قصير. وأشار إلى الكلمتين اللتين ألقاهما على التوالي معالي السيد محمد بجاوي، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي واللذين حددتا اتجاه النقاش ووضعنا خطوطه التوجيهية حيث أكد كلا المتحدثين على التحديات التي تواجهها الهجرة وطلبا من الاجتماع الخروج بتوصيات من أجل إيجاد حلول مناسبة. وأكد الوزير المنتدب على أن نتائج هذا الاجتماع ستكون مفيدة للشروع في حوار مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في التنمية حول مسائل الهجرة. ودعا الدول الأعضاء إلى إيجاد حلول للأسباب الجذرية للهجرة من خلال العمل معا في إطار الاتحاد الأفريقي. وأختتم كلمته بتقديم الشكر لجميع الشركاء على مساهماتهم القيمة في المناقشات. وعبر عن تقديره أيضا لعاملي المفوضية ومنظمي الاجتماع. ثم أعلن الاختتام الرسمي للاجتماع.

شكرت السيدة بيانس جواناس مفوضة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي جميع الخبراء على العمل الجيد الذي أنجزوه. وأشارت إلى أن الأمر يعود للوزراء وصناع القرار في اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية كما أعده الخبراء. وأكدت على أن الهجرة لا تتعلق بالأعداد ولكنها تخص كرامة الشعوب والإنسان. أشارت أيضا إلى أن الهجرة مسألة معقدة لا يمكن معالجتها على أساس الاعتبارات الأمنية فحسب بل يجب معالجتها في سياق تنموي واسع وإدراجها في الخطط الإنمائية. وأعربت المفوضة عن ارتياحها للعمل المنجز الذي يُبرز أن أفريقيا قادرة على التحدث بصوت واحد مطمئنة الخبراء بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي ستقوم بدورها بشكل فعال لمواءمة عملية الحوار في القارة. وفي الختام، شكرت السيدة جواناس الجزائر حكومة وشعبا على استضافتها للاجتماع وعلى حسن الضيافة التي حظيت بها الوفود وشكرت أيضا الوفود والسفراء والمراقبين وكذلك عاملي المفوضية والمترجمين. وتمنت المفوضة لجميع أعضاء الوفود عودة ميمونة إلى ديارهم.

2006

Report of the experts meeting on migration and development

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4263>

Downloaded from African Union Common Repository